

Distr.: General
7 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الثالثة والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة، المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الائتلاف المناهض للتجار بالنساء، منظمة غير حكومية لها مركز
استشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الجاري توزيعه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان

بيان مكتوب من جانب الائتلاف المناهض للاتجار بالنساء، منظمة غير حكومية لها مركز استشاري خاص

بيان مقدم من:

المكتب الدولي للتربية الكاثوليكية (مركز استشاري خاص)

الائتلاف المناهض للاتجار بالنساء (مركز استشاري خاص)

جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية (مركز استشاري خاص)

مؤتمر القيادة الدومينيكية (مركز استشاري خاص)

رابطة الفرنسييسكان الدولية (مركز استشاري عام)

المجلس الدولي للمرأة اليهودية (مركز استشاري خاص)

الاتحاد الدولي للمحاميات (مركز استشاري خاص)

الاتحاد الدولي للنساء العاملات في الوظائف القانونية (مركز استشاري خاص)

الرابطة الدولية لراهبات دخول السيدة العذراء (مركز استشاري خاص)

Instituto Internazionale Maria Ausiliatrice delle Salesiane di Don Bosco (مركز استشاري خاص)

الحركة العالمية للأمهات (مركز استشاري خاص)

المجلس الوطني لنساء الولايات المتحدة (مركز استشاري خاص)

جمعية راهبات الرحمة (مركز استشاري خاص)

جمعية راهبات نوتر دام دي نامير (مركز استشاري خاص)

الرابطة الدولية لأخوات المحبة (مركز استشاري عام)

منظمة يونانيميا الدولية (مركز استشاري خاص)

اللجنة الأمريكية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (مركز استشاري خاص)

الاتحاد العالمي لمنظمات إعادة التأهيل عن طريق التدريب (مركز استشاري خاص)

تحالف الشباب العالمي (مركز استشاري خاص)

نحن، المنظمات غير الحكومية التي تعمل صوب تحقيق المساواة بين الجنسين، نؤكد الحاجة إلى إعطاء الأولوية لوصول المرأة والفتاة على قدم المساواة إلى التعليم والعمالة الكاملة والعمل اللائق.

وصول ومشاركة المرأة والفتاة

في حين تسعى الدول لبناء وتنمية اقتصاداتها في عالمنا المعولم، لا تزال المرأة والفتاة تُدفع في كثير من الأحيان إلى هوامش المجتمع. ويقتضي حصول المرأة على العمالة الكاملة والعمل اللائق تنفيذ السياسات التي تعترف بإمكانات المرأة الكاملة وبحقوق الإنسان طوال فترة حياتها. ويجب إعطاء الفتيات من الطفولة المبكرة وصولاً متساوياً إلى جميع الفرص التعليمية. ويجب أن تستحدث برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي مناهج دراسية تأخذ نهجاً شاملاً في رفض القوالب النمطية الجنسانية وتعمل على تنفيذ تلك البرامج وأن تعزز أيضاً تمكين المرأة والفتاة. ولما كان العنف القائم على أساس نوع الجنس يؤثر سلباً على المرأة والفتاة في جوانب حياتهما، بما في ذلك داخل البيت والعمل والمدرسة، فإنه من الأهمية بمكان تعليم الفتيات حقوقهن والتمسك بها. وعلى سبيل المثال، يشكل التحرش الجنسي والعنف في المدرسة عقبة كبيرة لكثير من الفتيات للحصول على التعليم، أما أولئك اللاتي نجحن في التعليم، تظل مثل هذه الإساءة مشكلة كبيرة في مكان العمل ومن ثم فإن القضاء على هذه الأشكال للعنف ضد المرأة والفتاة لا بد منه لضمان مشاركتها في المجتمع على نحو فعال.

إن تحدي إضفاء الطابع الجنسي على المرأة والفتاة حاسم أيضاً لضمان حصولهما على التعليم والعمل. وتسليماً بزيادة اعتمادنا على تكنولوجيات مختلفة والعالم الفعلي الذي نعيش فيه، يلزم اتخاذ إجراء قوي لضمان القضاء على الصور النمطية الجنسية العنيفة بشأن المرأة والفتاة. كما أن انتشار المواد الإباحية وسهولة الوصول إليها لا سيما على الإنترنت يشعل القوالب النمطية التي تزعم بأن المرأة والفتاة أشياء جنسية. كما يتبلد إحساس الرجال والأولاد والنساء والفتيات إزاء العنف الجنسي الوارد في الصور الإباحية ووسائط الإعلام الأخرى، بل ينظرون إليه كشيء طبيعي في حياتهم. وهكذا فإن الإساءة والعنف الجنسي اللذين يعرضان بصورة طبيعية في المواد الإباحية لا يلحقان فحسب الضرر بالنساء اللاتي يستخدمن في تقديمهما، بل أيضاً بجميع أفراد المجتمع، الذين يتعلمون قبول هذه الصور المهينة. وعلاوة على ذلك، كلما زاد قبول الرجال للعنف الجنسي القائم على أساس الجنس الذي يعد ركناً أساسياً في المواد الإباحية، كلما كان من الأرجح تبريرهم شراء الجنس القائم على البغاء، ومن ثم زيادة الطلب على الاتجار بالجنس وكذلك التحرش جنسياً بالزميلات في المدرسة أو الشريكات في العمل أو الإساءة إليهن جنسياً أيضاً.

عمالة المرأة والعمل اللائق

يجب تصميم السياسات الاقتصادية لتشمل حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين. وعندما تعتمد البلدان على تصدير عمالة المرأة للمساعدة على ضخ الثروة في اقتصاداتها الوطنية من خلال عودة عائدات المغتربين من العمال المهاجرين إلى أوطانهم، يجب عليها أيضاً اتخاذ تدابير للتصدي لخطر الاتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الاستغلال. وعلاوة على ذلك، عند إنشاء صناعة السياحة، لا ينبغي أن تقدم البلدان الربح على رفاه النساء والفتيات من خلال تطبيع صناعة الجنس بفاعلية، بل وإضفاء الطابع القانوني عليها في بعض الأماكن، مما يؤدي إلى العنف والاستغلال الجنسي. وغالباً ما تنفذ هذه المبادرات في مجال السياسة العامة بتشجيع صريح من المنظمات الحكومية الدولية كمنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٨، دعت منظمة العمل الدولية للاعتراف الاقتصادي بصناعة الجنس وبمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان^(١). وبالمثل، دعا برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى عدم تجريم الدعارة وتنظيم جميع جوانبها و"الخدمات الجنسية" المتصلة بها تحت زعم مضلل بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٢).

ومن نتائج العولمة الاقتصادية زيادة الاتجار والاستغلال الجنسي وكذلك استغلال العمل. وتعاني النساء والفتيات بنسب متفاوتة حيث يشكلن ٨٠ في المائة من ضحايا الاتجار في أنحاء العالم. وبدلاً من إزالة العقبات التمييزية لعمالة المرأة بالكامل وتأكيد حقها في الحصول على عمل لائق على قدم المساواة مع الرجل، يتم استغلالها كعمالة رخيصة أو سلعة جنسية. وبدون إنفاذ قوانين مناهضة للتمييز في أماكن العمل في أنحاء العالم وسياسات لإنشاء أعمال لا تواصل تعزيز القوالب النمطية الجنسانية السلبية، ستظل المرأة والفتاة عرضة للاتجار والاستغلال. ويستند الاستغلال الجنسي للأغراض التجارية إلى "علاقات قوية غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ وتعزيزها، أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسة التمييز ضدها، والحيلولة دون نهوضها الكامل"^(٣). ويجب أيضاً أن تدرك الدول والمنظمات الدولية الجوانب الجنسانية للاتجار بالعمل. فمن المحتمل أن يُخضع أصحاب العمل النساء والفتيات لإساءات

(١) Lin Lean Lim, *The Sex Sector: the Economic and Social Bases of Prostitution in Southeast Asia*, ILO 1998.

(٢) برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، *Handbook for Legislators on HIV/AIDS, Law and Human Rights*, 1999 at 56. The World Bank endorses the conclusions of this UNAIDS *Handbook in Legal Aspects of HIV/AIDS: A Guide for Policy and Law Reform*, 2007. See also UNAIDS, *Sex Work and HIV/AIDS*, 2002.

(٣) إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة، A/RES/48/104، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤.

بدنية ونفسية وجنسية عندما يفتقرن إلى أي ملجأ قانوني وأية خيارات اقتصادية أخرى. ومن ثم يجب على الدول على الصعيدين الداخلي والدولي إصدار وتنفيذ قوانين لحماية ضحايا الاتجار، اللاتي يوجدن داخل حدودها. وعليها أيضاً دعم فرص التعليم والتدريب على العمل للنساء اللاتي لا يعتمدن على ممارسات ثقافية تقليدية ومعتقدات حول دور المرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول معالجة انتشار صناعة الجنس في العالم والتأثير الضار لتطبيع بغاء النساء والفتيات وإضفاء الطابع القانوني عليه. ويدرب البغاء الرجال والأولاد في كل نواحي حياتهم على النظر إلى المرأة والفتاة كأشياء للشراء والاستهلاك ومعاملتهن على هذا النحو. ولا تقتصر المعتقدات والتصورات الناتجة على ضحايا صناعة الجنس، بل تصبح موجهة ضد جميع الفتيات والنساء - زوجات وصدقات، شريكات في العمل وموظفات بل ونساء وفتيات في الشارع. واتسع نطاق صناعة الجنس ليجعل من نوادي الجنس مرافق لإجراء اجتماعات الأعمال وتسليمة عملاء الشركات أو استمالة المسؤولين الحكوميين. وليس من المحتمل أن تشارك المرأة في اجتماعات تشمل فيها "التسليمة" استغلال المرأة، وليس من المحتمل أن يحظى من يحضرون هذه الاجتماعات باحترام زملائهم الذكور الذين ما زالوا ينظرون تلقائياً إلى النساء كأشياء تُشترى وتُباع. وهكذا خلقت صناعة الجنس ثقافة جديدة ترتبط بالرجال وحدهم من خلال الإساءة الجماعية إلى المرأة^(٤). ويشكل هذا الاتجاه عقبة لتكافؤ فرص المرأة في العمالة والعمل اللائق. وهكذا يقتطع البغاء الذي تجيزه الحكومة جزءاً من العمل غير المستغل المتاح لجميع النساء.

توصيات

نحن نحث على سياسات وإجراءات في المجالات التالية:

- اتخاذ توصيات محددة على الصعيد المحلي لا تقتصر على إنهاء أشكال معينة من العنف الذي يمارسه الذكور بل تشمل أيضاً تحويل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية المنهجية كالنظام الأبوي وغيره من النظم الاجتماعية الضارة التي تؤذي المرأة بلا انقطاع؛
- قيام الحكومة بالقضاء على العوامل الهيكلية والأبوية التي تدفع النساء والفتيات إلى الاتجار والاستغلال الجنسي التجاري ومن بينها الفقر والعنف المنتظم ضد المرأة والفتاة والتمييز الجنساني والممارسات التقليدية الضارة وأشكال التمييز الأخرى كالعنصرية؛
- تنفيذ مناهج تعليمية تعزز المساواة بين الجنسين في العلاقات من خلال إذكاء الوعي بأضرار القوالب النمطية الجنسانية والاستغلال الجنسي واعتبار المرأة والفتاة ضمن الأشياء؛

(٤) انظر ماري سوليفا و شيلا جيفريز، إضفاء الطابع القانوني على البغاء ليس هو الحل: مثال فيكتوريا، أستراليا (٢٠٠١).

- تقديم التمويل الكافي وخدمات الدعم للناجين من الاتجار والبغاء على الصعيدين الدولي والمحلي، بما في ذلك برامج المغادرة مع توفير المساعدة المالية والتعليم والتدريب على العمل وفرص العمالة والإسكان والخدمات الصحية والدعوة القانونية وتصاريح الإقامة والتدريب اللغوي؛
- تعزيز القوانين الفعالة لمناهضة الاتجار والبغاء والأشكال ذات الصلة بالاستغلال الجنسي، بما في ذلك المواد التي تجرم الطلب على الاتجار والبغاء استناداً إلى مبادئ المساواة بين الجنسين؛
- رفض السياسات الحكومية التي تشجع البغاء سواء من خلال إضفاء الطابع القانوني على صناعة الجنس أو عدم تجريمها؛
- رفض المصطلح المضلل "أعمال الجنس"، الذي يقلل من إساءات المعاملة واستغلال البغاء ويحاول إعادة تعريفها بأنها أعمال عادية، لا سيما فيما يتعلق بالنساء اللائي تم إفقارهن وتهميشهن؛
- التصديق على الاتفاقيات التالية وتنفيذها: اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال الآخرين في الدعارة ("اتفاقية عام ١٩٤٩")؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ("سيداو")؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال.

ويجب على الحكومات عدم استخدام تدابير اقتصادية قصيرة الأجل كالسماح بانتشار صناعة الجنس وتشجيعها لمعالجة التنمية وتآنيث الفقر. وقد خلّف تطبيع صناعة الجنس وإضفاء الطابع القانوني عليها تأثيراً سلبياً عميقاً ومباشراً وطويل الأجل على حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات وعلى كرامتهن أيضاً. والأحرى أن تعتمد الحكومات وتمول بدرجة كافية برامج ترمي إلى ضمان وصول المرأة والفتاة بالتساوي إلى التعليم وإنهاء التمييز في التوظيف القائم على أساس نوع الجنس. وعند تعزيز الوصول إلى تكنولوجيات كالإنترنت، ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات لمكافحة التأثير السلبي لترويج وسائط الإعلام للعنف ضد المرأة. كما أن اعتماد سياسات اقتصادية وتعليمية قصيرة النظر لا تحمي الكرامة وحقوق الإنسان تحول دون تحقيق المجتمعات هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.